كل فلسطين، فان التعامل معه ليس كذلك بالمعنى الرسمي للكلمة. ثانياً، غياب المرجعية الدولية التي يستند لقراراتها في فتح ملفات البحث بالقضية، بدءاً من قرارات الامم المتحدة العام ١٩٤٧ حتى قرار مجلس الامن الدولي في عصر الانتفاضة الشعبية. وبالتالي لم يتركز البحث على أولويات مثل: الانسحاب ـ الارض ـ تقرير المصير ـ السيادة، وما يتولّد عن هذا البحث من حق العودة والدولة، وحوصر الوضع في دائرة الادنى من كل هذه المرجعية. ثالثاً، الاطار حيث وضع ملف القضية في دائرة التفرد الاميركي المنحاز لصالح اللاءات الاسرائيلية، واصبح هو الراعي الأوحد.

لنا ان نتصور، في ضوء ذلك، اين هو الافق لهكذا عملية؟ انه بايجاز الافق الاميركي ـ الاسرائيلي الذي يسعى لتحقيق أهدافه من دون أية استجابة للحد الادنى للحقوق الوطنية الفلسطينية.

والباب الاخطر الذي طرقته الادارة الاميركية ما يسمّى بمتعدد [الطرف]، حيث تسعى، من خلاله، الى محاصرة الحالة الفلسطينية من خلال توفير فرص التطبيع العربي ـ الاسرائيلي على ما هو قائم من احتلال واستيطان، وتنكّر لقرارات الشرعية الدولية، والحقوق الوطنية الفلسطينية.

□ **وليد مصطفى**: هناك عوامل معرقلة في المسيرة تفعل فعلها السلبي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار، منها:

● ان المفاوضات الحقيقية، وبسبب الموقف الاسرائيلي، لم تبدأ بعد. فوقائع الجلسات الخمس تبيّن انه بالرغم ممّا تقدّم به الجانب العربي عامة، والفلسطيني خاصة، من خطة تبحث في الجوهر من حيث المطالبة بوقف الاستيطان أولاً، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي المحتلة، وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وتأمين السلطة والسيادة للشعب الفلسطيني في المرحلة الانتقالية عبر انتخابات تشريعية عامة قبل انقضاء العام على بدء المفاوضات، فإن الجانب الاسرائيلي، ولأسباب عدّة، يرفض، حتى الآن، الدخول في جوهر المفاوضات وبقي يناور، في البداية، حول جدوى المسار الفلسطيني المستقل، وبعد ذلك بتقديم اقتراحات لها طابع صلاحيات وليس سلطة، كالاشراف على الخدمات الصحية، واجراء الانتخابات البلدية، وغيرها من الطروحات التي تبغي الابتعاد عن الخوض في بحث أساليب، وطرق، تنفيذ القرار الرقم ٢٤٢ بالانسحاب من على الاراضي العربية المحتلة للعام ١٩٦٧ كافة.

● ان الجانب الاسرائيلي كثّف من سياسته الاستيطانية التوسّعية، وصعّد من ممارساته القمعية ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وكثّف عدوانه على جنوب لبنان، وأخذ يناور بفتح قنوات جانبية للمفاوضات مع سكان الداخل عبر الحديث عن منح صلاحيات في مجالات الصحة والاقتصاد والبلديات، وترويج الأكاذيب بهدف شنّ هجوم معاكس يمنع من تراكم المكتسبات، وزرع روح اليأس والاحباط وفتور الحماس في النفوس، ودق شرخ بين الوفد ومنظمة التحرير الفلسطينية والجماهير الفلسطينية.

● رفض الجانب الاسرائيلي المشاركة في لجان المفاوضات متعددة الطرف التي شارك فيها فلسطينيو الشتات (اللاجئين والتنمية)، ومحاولة اسرائيل اعفاء نفسها من طرح قضية اللاجئين، وهو ما يتطلّب التمسّك بحل قضية اللاجئين، وفق القرار الرقم ١٩٤، وضرورة طرحها في المفاوضات الثنائية كجزء لا يتجزأ من القضية الوطنية الفلسطينية.

● بغض النظر عن حجم المعارضة لمسيرة السلام، فقد حدث هناك انقسام في الرأي